تطوّر السّياسة النفطيّة السوفيتية تجاه إيران: ١٩١٧ - ١٩٧٩

د. أحمد باسل البياتي *

المقدمـــــــة :

ليس للسياسة الاقتصادية لدولة ما مسار واحد تلتزم به تلك الدولة بشكل دائم ، ذلك أن السياسة الاقتصادية تترجم حاجات الدولة في مرحلة من مراحل تطورها ، كما تعكس الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة . وان الظروف الدولية ــ حسب المكان والزمان ــ هي الاخرى تؤثر في تحديد معالم ذلك المسار . ولا شك ان الايديولوجية تلعب دورا في تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية ، الا ان مدى تأثير هذا الدور يتعلق بدرجة اهمية العوامل الاخرى . ويضعف دور الايديولوجية في التأثير عندما تعطى الاولوية للعوامل الاخرى .

تهدف السياسة الاقتصادية لتحقيق مصالح عديدة ، على سبيل المثال قد تكون تجارية كالبحث عن اسواق خارجية لمنتجاتها ، وتنظيم طريقة انتقالها ، او لحصول على المواد الخام ، او لتوظيف رؤوس اموالها في الخارج ، او لاضعاف النفوذ الاقتصادي لدولة منافسة لها .

وقد تهدف السياسة الاقتصادية للدولة ، باسم المصالح التجارية ، الى تحقيق اغراض امنية ، فيما اذا كانت موجهة لمنطقة مجاورة او قريبة منها ، او سياسية للتأثير في الحياة السياسية عن طريق السيطرة على الانشطة الاقتصادية المهمة في البلد الاخر .

وتضغط الدولة احيانا ــ من خلال سياستها الاقتصادية ــ على الدولة الاخرى ، للاخذ بتطبيق تجاربها الخاصة ، وقد تعمل الدولة على تحقيق غرض

* استاذ بكلية التربية ــ جامعة الموصل بالعراق .

ايديولوجي بشكل غير مباشر ، كأن يكون تقوية الطبقة الرأسمالية فيما اذا كانت الدولة رأسمالية ، أو توسيع الطبقة العمالية فيما اذا كانت اشتراكية .

لقد خصصنا هذا البحث لدراسة تطور السياسة النفطية للاتحاد السوفيتي تجاه ايران للتعرف على هذه السياسة وطبيعتها والعوامل المحركة لها .

ولا شك ان سياسة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية في مجال النفط تجاه ايران قد تأثرت كثيرا بالوجود البريطاني والامريكي فيها ، الا اننا سوف لن نتطرق الى تفاصيل التنافس او الصراع السوفيتي ــ الغربي حول نفط ايران ، او الى المواقف البريطانية والامريكية تجاه السياسة السوفيتية الا في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث ، لان ذلك خارج موضوع دراستنا ، الذي يتركز على « تطور السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايران » .

سوف نوضح في بداية البحث وبشكل ملخص الاساس النظري للسياسة الاقتصادية السوفياتية تجاه الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية (*) ثم نعطي نبذة عن وضعية النفط لامكانية تقويم المركز الذي يحتله النفط في الاتحاد السوفيتي واثره في علاقاته الدولية . بعد ذلك سنتطرق الى تطور سياسة الاتحاد السوفيتي النفطية تجاه ايران . ولطبيعة هذه السياسة صنفت في مراحل ثلاث : الاولى مرحلة الغاء الامتيازات النفطية ، الثانية مرحلة المطالبة بالامتيازات النفطية ، والاخيرة مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة . ثم ننهي البحث بالاستنتاجات .

ان الهدف من هذا البحث هو التعرف على التغيرات التي طرأت في سياسة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية في احدى جوانبها المهمة وهو النفط . كما يمكن الاستفادة من البحث في اجراء دراسات مقارنة .

لقد استخدمنا المنهج التاريخي التحليلي والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف البحث .

١ ــ لمحة عن الاساس النظري للسياسة الاقتصادية السوفيتية تجاه الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية :

كانت السياسة السوفيتية تجاه الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في السنوات القليلة الاولى التي اعقبت ثورة اكتوبر ١٩١٧ تقوم على اساس دعوة شعوب تلك الدول للثورة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ، اي انتهاج سياسة عدم مهادنة الانظمة القائمة فيها . الا انه للضرورات الامنية وبسبب المصالح السياسية والاقتصادية سرعان ما اجرى

(*) هذه التسمية كانت تطلق في اوائل القرن العشرين على الدولة النامية من قبل قادة ومفكري الاتحاد السوفيتي .

القادة السوفيت تغييرا على هذا النهج ، وتبنوا سياسة قائمة على اساس مد اواصر التعاون الى تلك الدول (١) .

ان الاطار الايديولوجي لهذه السياسة السوفيتية الجديدة صاغه لينين في خطابه الذي القاه في المؤتمر الثاني « للدولية الشيوعية » الذي عقد في شهر تموز سنة ١٩٢٠ ، حينما قال : « بسبب التركيب الاجتماعي للدول الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في الشرق (التي يطلق عليها مصطلح « بلدان انصاف المستعمرات ») يجب على الدولية الشيوعية ان تترك الطريق مفتوحا للدخول في تحالفات مرحلية مع البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والمتخلفة » (٢) .

ويوضح لينين العوامل الداعية لانتهاج مثل هذه السياسة فيذكر « انه لمن الخيال الاعتقاد ان الاحزاب البروليتارية ــ في حالة الافتراض مبدئيا انها قادرة على تكوين نفسها في تلك البلدان ــ تستطيع ان تكون في وضع يساعدها على تحقيق تكتيك وسياسة شيوعيتين » (٣) .

ان التغير الذي حدث في السياسة السوفيتية ، اي التحول من الدعوة لاستخدام العنف الى الدعوة لاقامة العلاقات الجيدة مع الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية يدل على ان الاتحاد السوفيتي اخذ ينتهج سياسة واقعية قائمة على تفهم للاوضاع الاجتماعية السائدة في تلك الدول . « لانه ان كان في نية الاتحاد السوفيتي الانتظار لحين حصول الثورة الشيوعية في تلك الدول ليقيم معها عندئذ علاقات التعاون والصداقة ، لوجب عليه ان ينتظر طويلا حتى يكون باستطاعته اقامة مثل تلك العلاقات . ان غياب الطبقة العمالية والقيادة الشيوعية الايديولوجية والاخطاء التنظيمية للاحزاب الشيوعية ، فضلا عن السياسة القمعية المحلية ، كلها من العوامل التي تعوق الاحزاب الشيوعية من الحصول على موطىء قدم ، او ان تلعب دورا فاعلا في دول الشرق » (٤) .

في المؤتمر الثاني « لمجلس مفوضي الشعب » (٥) السوفيتي ، الذي عقد في سنة ١٩٢٣ ، تم فيه وضع الاطار الاساسي لسياسة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية تجاه الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، اذ ثبت في المؤتمر « ان سياسة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي مع دول الشرق تختلف جوهريا عن سياسة الدول الغربية الرأسمالية معها . ان علاقاتنا الاقتصادية مع دول الشرق تنبع من سياسة العمل الاقتصادي المشترك لدعم التنمية في تلك المجتمعات من اجل توسيع قاعدة القوى المنتجة .... لكي تتمكن شعوبها في مرحلة نضالها في سبيل التحرر والاستقلال من الاقتراب اكثر الى الاتحاد السوفيتي » (٦) .

اما النظرية السوفيتية للتنمية في الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية فترى ان التخلف الاقتصادي يكمن في علاقات الانتاج وليس في وضع او تطور

عوامل الانتاج . وتستند في ذلك على التفسير المادي للتاريخ ، حيث ان المجتمعات البشرية تمر بالمراحل التاريخية الاربعة ، ولكل مرحلة تاريخية شكل من علاقات الانتاج . وهذه المراحل هي :

أ ـــ مرحلة المشاعية البدائية والعبودية .

ب ـــ مرحلـــة الاقطـــاع .

جـ ـــ مرحلـــة الرأسمالية .

د ـــ مرحلة الاشتراكية والشيوعية .

وعليه فان المجتمعات الاشتراكية تمتاز باعلى مراحل علاقات الانتاج وارقى اشكالها . وهي التي تعد مجتمعات متطورة (٧) .

ولاجل اختصار الطريق الموصل الى تحقيق المجتمع الاشتراكي تدعو النظرية السوفيتية للتنمية الى ضرورة الاخذ بطريـــق التطـــور اللارأسمالي المتجه نحـــو الاشتراكية ، على ان تتمكن هذه التحولات من استخدام المنجزات الحديثة للعلم والتقنية في جميع النشاطات الاقتصادية . كما ان اقامة علاقات صداقة وتعـــاون فعالة مع الدول الاشتراكية ذات اهمية كبرى للقضاء على التخلف . ان الطبقـــة العمالية الصناعية التي ستتكون نتيجة التصنيع ستأخذ على عاتقها تحقيق المجتمع الاشتراكي (٨) .

٢ ـــ لمحة عن وضعية النفط في الاتحاد السوفيتي

لاجل اعطاء فكرة واضحة عن وضعية النفط في الاتحاد السوفياتي ، رأينـــا من الضروري اجراء مقارنة مع وضعيته في الولايات المتحدة الامريكية بصفتيهمـــا الدولتين العظميين ، فضلا لما للنفط من اهمية ستراتيجية واقتصاديـــة ، بكونـــه مصدر طاقة لوسائل الانتاج والمواصلات كما يدخل في صناعة عدد كبير من المواد المصنعة ، ويلعب دورا مهما في العلاقات الدولية .

كان انتاج النفط في روسيا في اواخر القرن التاسع عشر يزيد قليلا عن انتاجه في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث بلغ انتاج روسيا منه ٨٫٤ مليون طن في سنة ١٨٩٨ ، مقابل ٧٫٤ مليون طن في الولايات المتحدة الامريكية لنفس السنة (٩) .

وفي اوائل القرن العشرين حصلت زيادة ملموسة في انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية اذ بلغ ٣٤ مليون طن في سنة ١٩١٣ ، بينما لم يرتفع انتاجه في الاتحاد السوفيتي الا قليلا ، اذ وصل الى ٩ ملايين لنفس السنة (١٠) . وقبل الحرب العالمية الثانية احتلت الولايات المتحدة الامريكية مركز الصدارة في انتـــاج النفط فوصل الى ١٦٢ مليون طن في سنة ١٩٣٨ ، في حين لم يـــزد انتاج النفط في الاتحاد السوفيتي لاكثر من ٣٠ مليون طن (١١) .

كان الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات يعد مجهزا مهمـــا للنفط لدول أوروبا الغربية ، اذ بلغت نسبة ما استوردته كل من ايطاليا وبلجيكا وفرنسا والمانيا من النفط السوفيتي في سنة ١٩٣١ : ٦٨ بالمئة ، ٣٥ بالمئة ، ٢٢ بالمئة و ٢٢ بالمئة من مجموع استيرادها الكلي من النفط على التوالي (١٢) .

وبعد الحرب العالمية الثانية اخذ انتاج النفط يـــزداد باطراد في الاتحـــاد السوفيتي ، وبلغ ١٤٧٫٨ مليون طن في سنة ١٩٦٠ و ٢٨٩٫٨ مليون طن في سنة ١٩٦٧ ، ثم وصل الى ٣٧٧ مليون طـــن في سنة ١٩٧١ (١٣) . اما في الولايـــات المتحدة الامريكية فارتفع انتاج النفط فيها من ٤٣٣ مليون طن في سنة ١٩٦٧ الى ٥٣٢ مليون طن في سنة ١٩٧٣ (١٤) . أي ان انتاج النفط في الاتحاد السوفيتي قد ازداد بنسبة ١٢٠٠ بالمئة ، في حين كانت الزيـــادة ٣٣٠ بالمئة فقط في الولايـــات المتحدة الامريكية ، على ما كان عليه انتاج النفط سنة ١٩٣٨ .

في منتصف الخمسينات عاود الاتحاد السوفيتي ثانية تصدير نفطه الى دول أوروبا ، فكانت السويد وفنلنده من اولى تلك الدول . وفي سنة ١٩٥٨ بدأ الاتحاد السوفيتي بتصدير نفطه الى ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية ، فوصلت صادراته الى ٢٠ مليون طن في سنة ١٩٦٠ (١٥) .

وفي سنة ١٩٦١ بلغت نسبة حصة النفط السوفيتي لمجموع ما استهلكته كل من اليونان ، ايطاليا ، النمسا ، السويد ، المانيا الاتحادية واليابان : ٣٥ بالمئة ، ٢٢ بالمئة ، ٢١ بالمئة ، ١٩ بالمئة ، ١٠ بالمئة و ٧ بالمئة على التوالي (١٦) .

وفي سنة ١٩٦٧ بلغت حصة النفط السوفيتـــي ٢٤ بالمئة من مجموع مـــا استوردته دول منظمة « التعاون والتطور الاقتصادي » الاوروبية (١٧) من الاتحاد السوفيتي . وارتفعت هذه الحصة الى ٣٣ بالمئة في سنة ١٩٦٨ والى ٣٧٫٤ بالمئة في سنة ١٩٧٢ (١٨) .

كما كانت الدول الاشتراكية الاوربية مـــن اوليات الدول التي تم تجهيزهـــا بالنفط السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية . ويسد الاتحاد السوفيتي حوالي ٩٠ بالمئة (١٩) من احتياجات تلك الدول من النفط (٢٠) .

أما بخصوص تقديرات احتياطي النفط في الاتحاد السوفيتي فانها من الطبيعي تختلف من وقت لاخـــر لتأثرهـــا بمعدلات الانتاج السنوية مـــن جهة ، كما تتأثر بالاكتشافات الجديدة لآبار النفط من جهة أخرى .

ففي سنة ١٩٢٢ قدر احتياطي النفط في الاتحاد السوفيتي بـــ ٩٦٥ مليـــون طن ، مقابل ١٠٠٠ مليون طن في الولايات المتحدة الامريكية (٢١) . أما التخمينات الحديثة فتقدر احتياطي النفط السوفيتي ـــ بضمنه نفط منطقة سيبريا الغربية ـــ بحوالي ١٠٠٠٠ مليون طن ، اي ما يعادل ١٢ بالمئة من احتياطي النفط في العالم .

وتشكل هذه الكمية ضعف احتياطي النفط في الولايات المتحدة الامريكية وحوالي ربع احتياطي النفط في منطقة الخليج العربي . علما ان المصادر البولونية تقدر احتياطي النفط في الاتحاد السوفيتي بـــ ١٩٠٠٠ مليون طن (٢٢) .

٣ ــ السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايــران

أ ــ مرحلة الغاء الامتيازات النفطية

قبيل الحرب العالمية الاولى بدأت شركة النفط الانكلو ــ فارسية APCO صاحبة امتياز استثمار النفط في فارس ، ما عدا المنطقة الشمالية ، باستخــراج النفط في فارس ، ولهذا أصبحت فارس تمثل مركزا حيويا لمصالح الاستثمــارات البريطانية ، كما احتلت فارس اعتبارا من سنة ١٩١٤ موقعا مهما في الستراتيجية النفطية البريطانية لدخول الحكومة البريطانية نفسها كمساهم في الشركة المذكورة، اذ حصلت بموجب اتفاق عقدته مع شركة النفط الانكلو ــ فارسية على ٥ر٤٣ ٪ من رأسمال الشركة ، مقابل ٢ر٢٣ ٪ لشركة نفط بورما و ٣ر٣٣ ٪ لمجموعة مــن الشركات والمستثمرين البريطانيين (٢٣) . **وبذلك يكون النفوذ البريطاني قد امتد شمال الخليج العربي باتجاه روسيا القيصرية ، واصبح غير بعيد عن حدودها ، وأخذ يشكل مصدر خطر وتهديد لها .**

في سنة ١٩١٦ ، عند دخول القوات الروسية الاقاليم القزوينية في فارس ، حصلت حكومة روسيا القيصرية ، لصالح مواطنها الجيورجي اكاكي خوستريــا Akakij Khostarja من الحكومــة الفارسية على امتياز لاستخراج النفط في ثلاث ولايات شمالية وهــي : كيــلان Gilan مازندران Masanderan واستراباد Asterabad ولمدة ٧٠ سنة (٢٤) . وبموجب هذا الامتياز قــام خوستريا بتكوين « شركة النفط الروسية ــ الفارسية » Russo,Persian Naphtha Co. (٢٥) . **ان حصول روسيا القيصرية على امتياز خوستريــا يعني انها اصبحت تملك وسائل جديدة لتأجيج الصراع الاستعماري بينها وبــين بريطانيا (٢٦) .**

بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ قرر القادة السوفييت الغاء جميع الامتيازات التــي حصلت عليها روسيا القيصرية من فارس ، وبذلك اصبح امتياز خوستريا ، بحكم السياسة الجديدة لروسيا السوفيتية ملغى (٢٧) . وفي مثل هذه الظروف لعبــت شركة النفط الانكلو ــ فارسية لعبتها ، حيث تمكنت من اقناع خوستريــا ببيــع امتيازه لها بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني . وعلــى اثر ذلك انشأت شركــة جديــــدة تابعــة لهــا هــي « شركــــة نفط شمالــي فارس المحــدودة » "North Persian Oil Limited Co." وسجلت في مارس سنة ١٩٢٠ (٢٨) . وبتأسيس تلك الشركة اعتقدت شركة النفط الانكلو ــ فارسية ، انها استطاعت

بذلك ابعاد اي تهديد يمكن ان يأتيها من جمهورية روسيا السوفيتية ، او من قبل الشركات الامريكية المنافسة لها (٢٩) .

لم يرض القادة السوفييت على وقوع حق استثمار النفط في الولايات الفارسية الشمالية الثلاث بحوزة شركة بريطانية ، فالصفقة التي تمت بين خوستريا وشركة النفط الانكلو ــ فارسية يمكن أن يترتب عليها نتائج خطيرة لأمن روسيا السوفيتية . فالتواجد البريطاني على مقربة من حدودها يمكن ان يشكل مصدر تهديد لأمنها ، ويجعل شمالي فارس ساحة لعمليات مناوئة لها (٣٠) . وعليه عارض القادة السوفييت هذه الصفقة ، ومارسوا ضغوطا على الحكومة الفارسية لالغاء عملية نقل الامتياز الى الشركة البريطانية (٣١) .

كما عارضت حكومة الولايات المتحدة الامريكية وشركات النفط الامريكية استحواذ الشركات البريطانية على نفط فارس باعتباره يشكل بداية لتأسيس قاعدة صلبة من الاحتكارات البريطانية ، لا سيما وان ذلك يتناقض مع سياسة « الباب المفتوح » التي كانت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تنادي بها لفسح المجال أمام نفوذها ومصالحها (٣٢) .

وازاء هذه الضغوط والمعارضة السوفيتية والامريكية قررت الحكومة الفارسية اعتبار عملية شراء الامتياز من قبل الشركة البريطانية صفقة غير مشروعة ، على ان يصادق البرلمان الفارسي على ذلك (٣٣) .

لم يطمئن القادة السوفييت لموقف الحكومة الفارسية من تنافس الشركات البريطانية والامريكية على نفط شمالي ايران ، ولكي يوصدوا الابواب أمام المحاولات الغربية للحصول على مواقع اقتصادية بالقرب من اراضي جمهورية روسيا السوفييتية ، وقعوا في ٢٦ شباط ١٩٢١ على اتفاقية مع الحكومة الفارسية تتعهد الاخيرة بموجبها « بعدم الموافقة على نقل حقوق ، سبق لفارس ان منحتها لمواطن روسي وحتى سقوط روسيا القيصرية ، الى مواطن غير فارسي ، الا بعد موافقة حكومة جمهورية روسيا السوفيتية » (٣٤) .

الا ان المفاجأة حصلت بعد بضعة أشهر من اعطاء فارس لتعهدها المذكور ، اذ وافقت الحكومة الفارسية في تشرين الثاني ١٩٢١ على منح شركة امريكية هي شركة نفط ستاندارد (نيوجيرسي) Standard Oil of New Jersey امتيازا للتنقيب عن النفط في الولايات الخمس الشمالية وهي : اذربيجان ، كيلان ، خراسان ، مازندران واستراباد لمدة ٥٠ سنة . وبالمقابل تعطي الشركة المذكورة فارس ١٠ بالمئة من ارباحها . فضلا عن منحها قرضا قدره مليون دولار . وقد حصلت موافقة البرلمان الفارسي على هذا الامتياز ، الذي بدوره صادق على الغاء امتياز خوستريا (٣٥) .

وبسبب الصعوبات الكثيرة التي كانت تواجهها شركة نفط ستاندارد (نيوجرسي) سواء المالية ، أو ما يتعلق بنقل النفط ، اذا لم تسمح جمهورية روسيا السوفيتية بمرور النفط عبر اراضيها ، كذلك فان شركة النفط الانكلو ــ فارسية لم توافق على مروره من الجنوب لوقوع المنطقة تحت سيطرتها **تم الاتفاق في نفس السنة في واشنطن بين الشركات النفطية البريطانية والشركات النفطية الامريكية على اقتسام مصادر النفط في العالم بينهما** . وبموجب هذا الاتفاق دخلت شركة النفط الانكلو ــ فارسية شريكة في امتياز شركة نفط ستاندارد (نيوجرسي) . هذا التطور في احداث نفط المنطقة الشمالية ادى الى هيجان الرأي العام في فارس ، كما واجه معارضة شديدة من جمهورية روسيا السوفيتية لتعارضه مع اتفاق شباط ١٩٢١ ، الذي يؤكد على عدم حق فارس باعادة منح امتياز كان ملغى من السوفييت لجهة اجنبية . لذا تم سحب الامتياز من الشركة المذكورة (٣٦) .

في كانون الاول سنة ١٩٢٣ عادت فارس مرة اخرى لتنقض الاتفاق السوفيتي ــ الفارسي لسنة ١٩٢١ ، اذ وافق البرلمان الفارسي على مشروع قدمته الحكومة الفارسية لمنح شركة النفط الامريكية سنكلير (٣٧) Sinclair Oil Co. حق استثمار النفط في المنطقة الشمالية (٣٨) باستثناء ولاية كيلان ، لمدة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ سنة ، مقابل حصول فارس على ١٠ ــ ٨٠ بالمئة من العائدات وعلى قرض قدره ١٠ ملايين دولار من شركة سنكلير (٣٩) .

لقد تمكنت شركة سنكلير التي تملك حق استثمار النفط في جزيرة ساخلين السوفيتية الواقعة في المحيط الهادي ، من الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي بنقل النفط المستخرج من المنطقة الشمالية لفارس عبر اراضيه ، وبالمقابل تقوم شركة سنكلير بشراء كمية من النفط السوفيتي في منطقة القوقاز وتقديم قروض مالية للاتحاد السوفيتي ، فضلا عن قيام الشركة بالسعي لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية للحصول على اعترافها الدبلوماسي (٤٠) بحكومة الاتحاد السوفيتي (٤١) .

ان فضيحة Elk Hills, Teapot Dome (اماكن في الولايات المتحدة الامريكية) التي كشفت عن ابتياع شركة سنكلير اراضي حكومية تقع عليها مخازن احتياطي النفط للبحرية الامريكية عن طريق الرشوة والدسيسة ، ادت الى اخفاق شركة سنكلير في الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالاتحاد السوفيتي ، اضافة الى عدم تمكنها من تقديم القروض له . وعليه قرر الاتحاد السوفيتي سحب موافقته ، التي سبق ان منحها لشركة سنكلير بنقل النفط الفارسي عبر اراضيه (٤٢) .

هذه الاحداث اضافة الى عوامل اخرى كالتهم التي وجهتها الحكومة الفارسية لشركة سنكلير بدفع الرشاوى الى مسؤولين فرس ، وعدم استطاعتها

دفع القرض المالي الموعود لفارس ـــ كانت اسبابا عرقلت شركة سنكلير من القيام بتنفيذ استثمارها لنفط المنطقة الشمالية لفارس ، مما جعلها تتخلى في تشرين الثاني ١٩٢٤ عن الامتياز (٤٣) .

ب ـــ مرحلة المطالبة بالامتيازات النفطية :

لقد تميزت السياسة النفطية للحكومة الفارسية بالتذبذب وعدم الوضوح في علاقاتها تجاه الاتحاد السوفيتي والدول الغربية فيما يتعلق بنفط المنطقة الشمالية. فكما رأينا اعطت الحكومة الفارسية حق استثمار النفط في المنطقة الشمالية لشركة غربية ثم الغت الامتياز ، وبعد ذلك عادت ثانية ومنحته لشركة غربية اخرى بالرغم من الاتفاق السوفيتي ـــ الفارسي الذي يمنع الحكومة الفارسية من منح حق استثمار نفط المنطقة الشمالية بدون موافقة حكومة الاتحاد السوفيتي . هذه السياسة الفارسية كادت تجعل من الولايات الشمالية منطقة نفوذ غربية ، وبذلك تشكل مصدر خطر وتهديد للأمن السوفيتي . ان القلق الأمني السوفيتي من جراء السياسة الفارسية ادت بالاتحاد السوفيتي في منتصف العشرينات الى اجراء تغيير في سياسته النفطية تجاه ايران ، اذ أخذ يطالب ويلح على الحكومة الفارسية لمنحه امتيازا لاستثمار نفط المنطقة الشمالية .

وبعد جهود مضنية بذلها الاتحاد السوفيتي استطاع في سنة ١٩٢٥ الحصول على امتياز لاستثمار نفط صحراء خوريا في منطقة سيمنان Semnan شرقي طهران لمدة ٥٠ سنة ، لصالح الجيورجي المعروف خوستريا ، الذي قام بدوره بتكوين شركة نفط صحراء خوريا وساهم الاتحاد السوفيتي بوساطة البنك الروسي في طهران بنسبة ٦٥ بالمئة في رأسمال الشركة (٤٤) . اما بقية الاسهم فكانت تعود لمجموعة صغيرة من رجال المال الفرس والفرنسيين (٤٥) .

وقد استمرت هذه الشركة في اعمال التنقيب عن النفط الى سنة ١٩٥١ ، الا انها لم تحقق اي نجاح يذكر (٤٦) . وفي سنة ١٩٥٦ تخلى الاتحاد السوفياتي عن امتياز شركة صحراء خوريا بعد مدة تزيد على الثلاثين سنة (٤٧) .

لم يكتف الاتحاد السوفيتي بما حصل عليه في شركة صحراء خوريا ، خاصة وان التنقيبات الاولية للشركة المذكورة عن النفط كانت غير مشجعة ، فضلا عن ان امتياز شركة صحراء خوريا لم يكن يشبع الحاجات الأمنية السوفيتية في المنطقة الشمالية لفارس ، فاستمر في بذل الجهود للضغط على الحكومة الفارسية لمنحه امتيازا آخر للتنقيب عن النفط والمعادن في المنطقة الشمالية ، اضافة الى طلبه بالسماح له بمد خط لأنابيب النفط يصل حدوده بالخليج العربي ، على ان تكون اعمال مد هذا الخط تحت حماية القوات السوفيتية (٤٨) .

ان هذه المطالب السوفياتية الجديدة ، بالرغم من عدم تحققها ، تشير الى ان الاتحاد السوفيتي قد اخذ يتوسع في مطالبه للحصول على مواقع امنية واقتصادية في فارس ، حيث انها لم تقتصر على الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فقط ، بل تعدت ذلك لتشمل امتيازا للتنقيب عن المعادن ومد خط انابيب يسهل عليه نقل نفط المنطقة الشمالية الى اراضيه ، او تصديره الى الخارج عبر الخليج العربي .

وبعد فترة من الجمود عادت المنطقة الشمالية الايرانية تظهر مرة اخرى على مسرح التنافس الدولي . ففي سنة ١٩٣٧ منحت الحكومة الايرانية شركة نفط اميرانيان Amiranian Oil Co. امتيازا لاستثمار النفط في منطقة مساحتها ١٠٠ الف ميل مربع في الشمال الشرقي من ايران ولمدة ٥٠ سنة (٤٩) ، كما منحتها في نفس السنة امتيازا آخر لمد خط لانابيب النفط بين ايران وافغانستان لمدة ٦٠ سنة (٥٠) . لقد واجه هذان الامتيازان معارضة واحتجاجا شديدين من قبل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، كما لم تستطع الشركة المذكورة حل مشكلة نقل النفط سواء عبر الاراضي السوفيتية ، او عبر المنطقة الجنوبية المشمولة بامتياز شركة النفط الانكلو ــ فارسية مما اضطر الحكومة الايرانية في سنة ١٩٣٩ الى سحب الامتيازين المذكورين من شركة اميرانيان (٥١) .

لقد انتهزت الحكومة الايرانية اوضاع الحرب العالمية الثانية وانشغال الاتحاد السوفيتي بها فمنحت شركة انكلو ــ هولندية هي Royal Dutch Shell Co. وشركة التعدين الهولندية Dutch Mining Co. التابعة لها في سنة ١٩٣٩ امتيازا لاستثمار النفط والمعادن في المنطقة الشمالية ، غير ان اوضاع الحرب العالمية الثانية واحتلال الاتحاد السوفيتي للمنطقة الشمالية من ايران في سنة ١٩٤١ جعلت الشركة المذكورة تتخلى عن امتيازها (٥٢) .

لقد جلبت احداث الحرب العالمية الثانية تطورات جديدة بالنسبة للموقف السوفيتي من النفط الايراني ، اذ استأنف الاتحاد السوفياتي مطالبه بخصوص نفط المنطقة الشمالية .

ففي المفاوضات التي جرت بين الاتحاد السوفيتي وايران في سنة ١٩٤٤ حول انسحاب القوات السوفيتية من المناطق التي احتلتها في شمالي ايران ، جعل الاتحاد السوفيتي حصوله على امتياز لاستثمار النفط في المنطقة الشمالية من بين شروطه الرئيسية لانسحاب قواته من ايران (٥٣) .

وقد مارست بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ضغوطا على الحكومة الايرانية من اجل عدم فسح المجال لتحقيق رغبة الاتحاد السوفيتي بمنحه امتيازا لاستثمار نفط المنطقة الشمالية . وفي ايلول ١٩٤٤ اصدرت الحكومة الايرانية

قرارها المفاجيء المتضمن عدم جواز منح اي امتياز جديد لاستثمار النفط ، وتأجيل النظر في الطلب السوفيتي المتعلق باستثمار نفط المنطقة الشمالية لحين انتهاء الحرب . وبعد ١١ يوما من القرار الايراني ارسل الاتحاد السوفيتي بعثة برئاسة وكيل الوزارة لشؤون الخارجية سيرجي كافترادزه Sergei Kavtaradze الى طهران . وكان الغرض الرئيسي من ارسال البعثة هو مفاتحة الحكومة الايرانية للحصول على امتياز يشمل منطقة اوسع من التي حصلت عليها شركة نفط صحراء خوريا . لم تحقق الحكومة الايرانية طلب البعثة السوفيتية ، مبررة موقفها ذلك بان القوات السوفيتية ما زالت تحتل جزءا من الاراضي الايرانية ، الا انها وعدت البعثة السوفيتية بدراسة موضوع منح الاتحاد السوفيتي امتيازا جديدا في وقت لاحق (٥٤) . وقد ايدت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحكومة الايرانية في موقفها تجاه البعثة السوفيتية (٥٥) .

وقد وصف كافترادره ، في مؤتمر صحفي عقده في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٤ في طهران ، قرار الحكومة الايرانية بخصوص تأجيل النظر في طلب الامتياز السوفيتي الى ما بعد الحرب بانه معادل للرفض ، كما ذكر بان الحكومة الايرانية بتبنيها لهذا الموقف تريد ان تسبب ترديا في العلاقات السوفيتية ــ الايرانية (٥٦) .

لقد احدث الموقف الايراني الرافض للطلب السوفيتي جملة احتجاجات ومظاهرات على نطاق واسع في ايران تزعمها حزب تودة والصحافة الايرانية الموالية للاتحاد السوفيتي ، كما قامت قطعات من القوات السوفيتية بتظاهرة عسكرية في بعض المدن الايرانية ، وادت هذه الاحداث الى استقالة الحكومة الايرانية (٥٧) .

واثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة الايرانية الجديدة والبعثة السوفيتية ، اصدر البرلمان الايراني في ٢ كانون الاول ١٩٤٤ ، بناء على اقتراح قدمه النائب الوطني المعروف الدكتور محمد مصدق قانونا يمنع الحكومة الايرانية من اجراء أية مفاوضات جديدة بشأن منح أية حكومة او شركة اجنبية امتيازا نفطيا ، الا بعد موافقة البرلمان الايراني . وقد ثبت القانون المذكور عقوبة السجن بحق من يخرق هذا القانون (٥٨) . وفي نفس الوقت أعلم البرلمان الايراني السفارة السوفيتية في طهران عن عزم الحكومة الايرانية انشاء شركة نفط ايرانية، في الوقت المناسب ، تأخذ على عاتقها استثمار النفط في المنطقة الشمالية ، وتعتمد على المساعدات السوفيتية لها في مجال تقديم الرأسمال والخبراء والفنيين والمعدات اللازمة ، ويستطيع الاتحاد السوفيتي مقابل هذه المساعدة التي يقدمها ان يحصل على ما يحتاجه من النفط الايراني ، ولم ينل هذا العرض موافقة الاتحاد السوفيتي ، وعلى اثره غادر كافترادزه طهران عائدا الى موسكو (٥٩) .

تحاول بعض المصادر ، اعتمادا على الوثائق الغربية والامريكية ، وبخاصة (٦٠) التي تهمل دور الشعوب في تحديد المواقف ، ان تعزو رفض الحكومة الايرانية لطلب الامتياز السوفيتي الى معارضة الحكومتين الامريكية والبريطانية له فقط . لا شك ان معارضة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والضغوط التي مارستها كل منهما على الحكومة الايرانية له دور مهم في رفضها لطلب الامتياز السوفيتي . الا انه في نفس الوقت لا يمكن ان ننكر موقف بعض الجماعات الوطنية ، كجماعة النائب محمد مصدق ، التي هي بدورها رفضت منح الامتياز للاتحاد السوفيتي . وكان النائب المذكور صاحب الاقتراح الداعي بايقاف اعطاء الامتيازات الجديدة . ويرجح ان هذا الموقف لم يكن نتيجة موقف عدائي ضد الاتحاد السوفيتي ، بل كان محاولة فعلية لابعاد الشركات الاجنبية عن ايران وبداية الطريق للسيطرة على الثروة النفطية وتحريرها من الاحتكارات الاجنبية .

لم تتوقف المفاوضات بين الاتحاد السوفيتي وايران بخصوص النفط مدة طويلة ، اذ في شباط ١٩٤٦ فتح ملف النفط واستؤنفت المفاوضات بين الدولتين مرة اخرى ، وفي اطار تحقيق اتفاق نهائي حول انسحاب القوات السوفيتية من ايران قدم الاتحاد السوفيتي طلبا الى ايران بالموافقة على انشاء شركة نفط سوفيتية ــ ايرانية مشتركة لاستثمار النفط في المنطقة الشمالية . واستجابت الحكومة الايرانية لهذا الطلب . وفي نيسان ١٩٤٦ وقع الطرفان على اتفاق لتشكيل شركة النفط السوفيتية ــ الايرانية Soviet-Iranian Oil Co. لاستثمار النفط في المنطقة الشمالية الايرانية ، على ان يحصل هذا الاتفاق على مصادقة البرلمان الايراني (٦١) . وحددت منطقة امتياز الشركة بخط يمتد من جبل ارارات Ararat الى مياندوب Miyanduab عبر جزيرة اورميا Urmiya ثم يسير شرقا عند نقطة التقاء الحدود السوفيتية بالحدود الايرانية . وحددت مدة الامتياز بخمسين سنة (٦٢) . أما بخصوص توزيع حصص الشركة ، فقد نص الاتفاق على عائدية ٥١ بالمئة من رأسمال الشركة الى الاتحاد السوفيتي ، و ٤٩ بالمئة الى ايران في الـ ٢٥ سنة الاولى . اما في الـ ٢٥ سنة التالية فتصبح الحصص مناصفة بين الدولتين ، اي ٥٠ بالمئة لكل منهما . أما الارباح فتوزع هي الاخرى وفقا لنسبة حصص كلتا الدولتين في الشركة . وتعهد الاتحاد السوفيتي بموجب الاتفاق بتقديم الكوادر الفنية والتجهيزات اللازمة لقيام الشركة بأعمالها (٦٣) .

وعندما عرض الاتفاق في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٧ على البرلمان الايراني للمصادقة عليه ، رفضه البرلمان بـ ١٠٢ صوت مقابل صوتين لصالحه (٦٤) . لقد اعقب هذا الرفض حملة اعلامية شديدة على الولايات المتحدة الامريكية لاتهامها بانها كانت السبب في جعل البرلمان الايراني يرفض المصادقة على امتياز نفط الشركة (٦٥) .

لقد لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا مهما في التأثير على البرلمان الايراني لرفض المصادقة على امتياز شركة النفط السوفيتية ـــ الايرانية لاعتقادها بـــان سيطرة الاتحاد السوفيتي على نفط ايران سيزيد من قدرته الحربية ، ويهدد بذلك المصالح النفطية الغربية في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن امكانية استخدام امتياز النفط المذكور كوسيلة مـــن قبل الاتحاد السوفيتـــي للتأثير على السياسة الايرانية (٦٦) ، **الا انه لا يجوز هنا ايضا ان نعزو هـــذا الرفض لدور الولايـــات المتحدة الامريكية فقط لتعارض الامتياز مع المصالح الغربية ، ونهمل ردود الفعـــل التي احدثها المضمون الاستغلالي للاتفاق الذي يتعارض مع اماني شعوب الدول المنتجة للنفط في السيطرة على ثرواتها الوطنية .**

ان اتفاق شركة النفط السوفيتية ـــ الايرانية يعد بلا شك صيغة تقدميـــة قياسا الى اتفاقيات النفط المعقودة انذاك مع الشركات البريطانية والامريكية في منطقة الخليج العربي . فعلى سبيل المثال لا تساهم ايران في راسمال شركة النفط الانكلو ـــ ايرانية ، كما أن عائداتها من ارباح الشركة لا تزيد على ١٦ بالمئة (٦٧) . **فاتفاقيات النفط المعقودة مع الشركات الغربيـــة اتفاقيات جائـــرة قائمة علـــى الاستغلال البشع ونهب ثروات البلاد ، وتسمح للشركات بتصدير الارباح الطائلة الى الخارج ، في حين أن البلاد المنتجة للنفط أحوج ما تكون الى استثمار تلـــك الارباح لصالح تنمية مجتمعاتها .**

الا ان الصيغة التقدمية لاتفاق النفط السوفيتي ـــ الايرانـــي تزول اذا مـــا قيست بصيغة العمل بين فنزويلا وشركات النفط الامريكية العاملة فيها انذاك . لقد طبقت فنزويلا في سنة ١٩٤٥ قانون « الضريبة الاضافية » ، الذي مكنها مـــن رفع حصة أرباحها الى نسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة من الارباح الصافية لشركـــات النفط . وفي سنة ١٩٤٨ أصبح هذا القانـــون في صلب امتيازات شركـــات النفط العاملة في فنزويلا . لقد وافقت شركات النفط على دفـــع ٥٠ بالمئة مـــن ارباحها الصافيـــة الـــى الحكومـــة الفنزويلية ، لانهـــا كانت مهـــددة بالتأميم في حالـــة الرفض (٦٨) .

بالاضافة الى ذلك فان المدة الممنوحة لامتياز شركـــة النفط السوفيتيـــة ـــ الايرانية (٥٠ سنة) تعد مدة طويلة ، وهي لا تختلف كثيرا عن مدة الامتيـــازات الممنوحة للشركات البريطانية والامريكية التي تتراوح بين ٦٠ ـــ ٧٥ سنة . وهذا الطول في مدة الامتياز يحرم عودة المناطق المشمولة بالامتياز خـــلال فترة قصيرة لاشراف ايران ، مما يؤدي الى تأخير سيطرتها على نفطها واستغلاله بنفسهـــا وطنيـــا .

واذا ما تركنا هذه المقارنات جانبا وحللنا طبيعة اتفاق النفط السوفيتي ـــ الايراني لرأيناها تتناقض مع المبادىء الماركسية ـــ اللينينية التي تعزو التخلـــف

الى سيطرة الشركات الاحتكارية الامبريالية على فائض القيمة (الارباح) في الدول النامية ، الذي يلعب دورا اساسيا في تراكم رأسمال فيها ، وان عدم حدوث عملية التراكم هذه في الدول النامية ادى الى عرقلة تنمية مجتمعاتها (٦٩) .

ومن خلال ذلك يمكن الاستنتاج بأن اتفاق النفط السوفيتي ـ الايراني يتعارض مع السياسة الاقتصادية السوفيتية التي حددها المؤتمر الثاني « لمجلس مفوضي الشعب في سنة ١٩٢٣ » ، الذي أكد بالذات على الاختلاف الجوهري بين السياسة الاقتصادية التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي تجاه دول الشرق وبين سياسة الدول الاستعمارية تجاه تلك الدول .

لقد اراد الاتحاد السوفيتي من وراء محاولاته المتكررة للفوز بامتياز نفطي في المنطقة الشمالية الايرانية تحقيق هدفين رئيسيين : الاول **أمني** يتعلق بابعاد القوى الغربية المعادية له والمتمثلة بشركات النفط البريطانية والامريكية من الحصول على مواقع نفوذ اقتصادية بالقرب من اراضيه . ولا شك ان هذه المواقع الاقتصادية يمكن ان تشكل مصدر خطر وتهديد للامن السوفيتي . والهدف الثاني **اقتصادي ،** فالاتحاد السوفيتي بحاجة متزايدة للنفط (٧٠) ، **وسياسي** ايضا لامكانية استخدامه كاداة للتأثير في السياسة الايرانية من جهة أخرى .

ويظهر العامل الاقتصادي والسياسي بوضوح من خلال رفض الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة الاقتراح الايراني القائم على أساس ايجاد صيغة للعمل السوفيتي ـ الايراني المشترك في مجال النفط ، دون منح الاتحاد السوفيتي اي امتياز . واخفقت ايران ، بسبب المعارضة السوفيتية ، في انشاء شركة نفط ايرانية في المنطقة الشمالية ، تعمل بوساطة الدعم المالي والفني والتكنولوجي السوفيتي لها . **لقد رفض الاتحاد السوفيتي هذه الصيغة من العمل في مجال النفط بالرغم من ان هذه الصيغة تمنحه نفوذا واسعا في الشركة . وتحقق له ابعاد شركات النفط الغربية عن اراضيه . الا ان هذه الصيغة لا تمنحه السيطرة على الشركة من خلال المشاركة في عملية صنع قراراتها ، التي تضمن له ديمومة النفوذ الاقتصادي والسياسي .** لذا وافق الاتحاد السوفيتي على الاتفاق الذي يمنحه ٥١ بالمئة من حصص الشركة ، فضلا عن نسبة مشابهة لها من الارباح ، ولمدة طويلة الاجل .

لقد اصبح الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة للحصول على مصادر للنفط غير مصادره الذاتية ، وذلك لتلبية حاجاته المتزايدة الى النفط دون ان يؤدي ذلك الى انقاص احتياطي نفطه بشكل حاد . ويظهر هذا الاتجاه في زيادة الانتاج السوفيتي للنفط في اعلان الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين في شباط ١٩٤٦ عندما أكد عن حاجة الاتحاد السوفيتي لمضاعفة انتاجه النفطي عما كان عليه قبل سنة ١٩٤١ (٧١) .

وأدت عدة عوامل الى حاجة الاتحاد السوفيتي لزيادة انتاجه النفطي بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن اهم هذه العوامل :

أ ــ الزيادة الكبيرة التي طرأت على استهلاكه للطاقة نتيجة السياسة التي اتبعها لتحديث قطاعي الصناعة والزراعة وتوفير وسائل النقل والمواصلات للمواطن السوفيتي (٧٢) .

ب ــ التزامات الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية تجاه الدول الاشتراكية في اوروبا بسد احتياجاتها من النفط (٧٣) .

جـ ــ حرص الاتحاد السوفيتي لاستئناف صادراته النفطية الى بعض دول اوروبا الغربية ، التي انقطعت بسبب الحرب ، وزيادة الكميات المصدرة عما كانت عليه قبل الحرب ، لاجل زيادة احتياطه من العملات الصعبة . ولا يخفي حاجة الاتحاد السوفيتي المتزايدة للعملات الصعبة لتغطية مشترياته من الدول الغربية ، بخاصة من التكنولوجيا المتقدمة (٧٤) .

لم يعاود الاتحاد السوفيتي ، منذ ان رفض البرلمان الايراني اتفاق شركة النفط السوفيتية ــ الايرانية في نهاية سنة ١٩٤٧ ، مطالبة ايران بمنحه اي امتياز جديد للنفط في المنطقة الشمالية ، اذ انشغل بالحرب الباردة وبالاوضاع الجديدة التي ترتبت في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . كما لم تعطه الاحداث والتطورات المهمة التي وقعت في ايران في اوائل الخمسينات على المستويين السياسي والاقتصادي التي كان يراقبها عن كثب ، الفرصة للاعلان عن اية مبادرة جديدة .

جـ ــ مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة :

لقد تمخضت احداث اوائل الخمسينات في ايران عن تقوية النفوذ السياسي للولايات المتحدة الامريكية في ايران وزيادة قبضتها عليها . فبمساعدة وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) تم القضاء على حكومة الجبهة الوطنية برئاسة الدكتور محمد مصدق واعادت الشاه محمد رضا الى عرش ايران (٧٥) .

وعلى المستوى الاقتصادي انتهي الاحتكار البريطاني للنفط الايراني ، بعد فترة طويلة من السيطرة المنفردة تزيد على ٥٠ سنة . اذ في سنة ١٩٥٤ تم تشكيل كونسورتيوم دولي "International Consortium" حل محل شركة النفط الانكلو ــ ايرانية وبموجبه حصلت الولايات المتحدة الامريكية على حصة تعادل حصة بريطانيا . اضافة الى اشراك شركات هولندية وفرنسية فيه (٧٦) . وبهذا تكون الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت ولاول مرة في استثمار النفط الايراني .

أما على المستوى العسكري فتم في سنة ١٩٥٤ عقد اتفاقية ثنائية للتعاون العسكري بين الولايات المتحدة الامريكية وايران ، وفي سنة ١٩٥٥ تم باشراف الولايات المتحدة الامريكية اقامة حلف بغداد (٧٧) واصبحت ايران عضوا فيه . وكان الغرض الرئيسي من اقامة حلف بغداد هو ايجاد منطقة عسكرية حاجزة على الجبهة الجنوبية للاتحاد السوفيتي (٧٨) . وهكذا اصبحت ايران تشكل جزءا من مخطط الستراتيجية الامريكية في العالم ، واصبح على عاتق الولايات المتحدة الامريكية يقع واجب الدفاع عن ايران .

وازاء هذه التطورات اكد الاتحاد السوفيتي على نهجه المغاير لسياسة الولايات المتحدة الامريكية بالتزامه بسياسة عدم اقامة الاحلاف العسكرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الشرق الاوسط (٧٩) .

وعلى المستوى الاقتصادي جاء الرد السوفيتي باعلانه عن دعمه للجهود المبذولة للتنمية ومساعدة دول الشرق الاوسط في بناء صناعتها الوطنية ، دون البحث عن مشاريع استثمارية تدر عليه ارباحا او تمنحه اشرافا (٨٠) .

وتمشيا مع هذه الخطة اعلن نستروف Nestrow رئيس الغرفة التجارية في الاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٥٥ ان برنامج السياسة السوفيتية الجديدة للتعايش الاقتصادي يقوم على الاسس التالية :

أ ــ منح القروض الطويلة الاجل وبفائدة قليلة جدا تتراوح بين ٢ و ٢ر٥ بالمئة .

ب ــ اقامة المشاريع الجاهزة ، وتدريب الكوادر الفنية المحلية .

جـ ــ تسديد القروض والتجهيزات السوفيتية بالمنتجات الوطنية والمواد الاولية للبلد .

د ــ عقد اتفاقيات تجارية طويلة الأمد قائمة على أساس المحافظة على ثبوت الاسعار (٨١) .

ان هدف الاتحاد السوفيتي من وراء السياسة الاقتصادية الجديدة هو تحقيق الاغراض التالية :

أ ــ خلق الثقة في علاقاته الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط .

ب ــ توسيع الطبقة العمالية الصناعية ، من خلال المساهمة في اقامة صناعة وطنية ، تكون اساسا لحركة بروليتارية يمكن ان تنتعش في ظل التناقضات الاجتماعية الموجودة في دول المنطقة .

جـ ــ اضعاف النفوذ الاقتصـــادي الغربي من خـــلال منافسة المشاريـــع الغربية (٨٢) .

د ــ الحصول على النفط للحفاظ على آباره من النضوب أي اطالة عمر احتياطه من النفط ، خاصة وان توفر احتياطي النفط لدى الاتحاد السوفيتي ، لأطول مدة ممكنة يجعله في موقع قوة أفضل بكثير من موقع الدول الغربية التي تعتمد بشكل كبير على النفط المستورد .

وبناء على هذه الستراتيجية الاقتصادية الجديدة انتهج الاتحاد السوفيتي سياسة نفطية جديدة تجاه ايران قائمة على اساس تزويدها بالقروض والتجهيزات اللازمة وتدريب الكوادر الفنية لبناء صناعة وطنية متطورة تستطيع ايـــران بوساطتها تحرير نفسها من هيمنة الاحتكارات الغربية او اضعافها علـــى الاقل (٨٣) . **وعليه اصبحت السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايران جزءا من السياسة الاقتصادية له ومرتبطة بها .**

وفي اطار تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة اخذ الاتحاد السوفيتي يقدم القروض المالية ويقيم المشاريع الصناعية في ايران لمساعدتها في تحقيق تنميتهـــا الصناعية . وقد بلغ حجم هذه القروض المالية المقدمة الى ايران منـــذ منتصف الخمسينات وحتى سنة ١٩٧٢ (١٠٠٨ر٩) مليون دولار . واحتلت ايران بذلـــك المرتبة الثالثة بعد الهند ومصر في قائمة الدول التي يقدم الاتحاد السوفيتـــي المساعدات المالية لها لاجل التنمية (٨٤) .

وكانت بداية هذه السياسة الاقتصادية الجديدة التوقيع على مجموعة مـــن الاتفاقيات بين البلدين . ففي سنة ١٩٦٣ تم عقد اتفاق تجاري ــ فني واســـع النطاق ينظم التجارة بين البلدين ، كما يشمل تدريب الكوادر الفنية الايرانية (٨٥). وفي سنة ١٩٦٥ قدم الاتحاد السوفيتي قرضا مقداره (٣٠٠) مليون دولار ، اضافة الى قيامه ببناء مصنع لصهر الصلب وآخر للمكائن ، تسدد ايران قيمتها عن طريق الغاز الطبيعي والسلع الايرانية (٨٦) .

وفي سنة ١٩٦٥ تم التوقيع بين البلدين على اتفاق يقوم الاتحاد السوفيتي بموجبه بمد خط انابيب لنقل الغاز طوله ٨٠٠ ميل من حقول النفط في الاحواز الى مدينة استاره Astara على حدود قزوين لتزويد الاتحاد السوفيتي بالغـــاز السائل (٨٧) . وقد انتهى العمل بهذا الخط وبوشر بنقل الغاز بوساطته في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ (٨٨) .

وفي نيسان ١٩٦٦ عقد اتفاق اقتصادي شامل طويل الاجل ، وتم في نيسان ١٩٦٧ توسيعه وبموجبه يقوم الاتحاد السوفيتي بتقديم قرض مقداره ٣٥٠ مليون دولار بفائدة ٢ر٥ بالمئة لبناء مجمع الصلب في اصفهان ، اضافة الى قرض آخر

مقداره (٢٠٠) مليون دولار لانشاء مجموعة من المصانع ، على ان تسدد هـذه القروض عن طريق الغاز السائل والنفط (٨٩) .

كما تم في سنة ١٩٧٢ التوقيع على اتفاق اقتصادي ـ فني بين الاتحـاد السوفيتي وايران مدته ١٥ سنة (٩٠) ، قدم الاتحاد السوفيتي بموجبه قرضا مقداره (١٨٨) مليون دولار لايران لتوسيع مجمع الفولاذ في اصفهان . وفي سنة ١٩٧٥ حصلت ايران على قرض سوفيتي آخر مقداره نصف بليون دولار خصص ايضا لمجمع الفولاذ في اصفهان (٩١) .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة للاتحاد السوفيتي وفقت في اقامة علاقات جوار قائمة على التعاون الاقتصادي وعدم العداء ، وكونت جانبا مستقرا فـي العلاقات السوفيتية ـ الايرانية (٩٢) بالرغم من التناقضات الايديولوجية العميقة الموجودة بين نظامي الدولتين .

الاستنتاجـات

ان الاتحاد السوفيتي اخضع سياسته النفطية تجاه ايران لمرونة فائقـة لتتلاءم مع اغراضه وطموحاته الامنية والسياسية والاقتصادية واولوياتها فـي الستراتيجية السوفيتية .

لقد مرت السياسة النفطية السوفيتية تجاه ايران بمراحل مختلفة ، فاعتبارا من منتصف العشرينيات اتجهت نحو المطالبة بالامتيازات النفطية بعد أن الغاهـا القادة السوفييت عقب ثورة اكتوبر ١٩١٧ . ومنذ منتصف الخمسينيات انتهـج الاتحاد السوفيتي سياسة اقتصادية جديدة قائمة على أساس التعاون وتقديـم المساعدات اللازمة لبناء صناعة متطورة في ايران .

لقد وفق الاتحاد السوفيتي في تحقيق بعض الاهداف الأمنية والاقتصادية في سياسته النفطية ، اذ استطاع ابعاد المنطقة الشمالية المجاورة له من تسلـط شركات النفط الغربية ، وبذلك افشل المخطط الغربي بجعل المنطقة الشمالية مصدر تهديد وخطر على اراضيه ، الا انه لم يفلح في ازاحة النفوذ الاقتصـادي الغربي في ايران او اضعافه على الاقل ، ولم ينجح الاتحاد السوفيتي من الحصول على امتياز لاستثمار نفط المنطقة الشمالية ، الا انه تمكن من الحصول على اتفاقيات اقتصادية لاقامة بعض المصانع في ايران تضمن له استيراد الغاز وكميات مـن النفط الايراني .

ليس للنفط الذي يستورده الاتحاد السوفيتي من الخارج نفس الاهمية التي يحتلها النفط الذي تستورده الدول الغربية ، التي تعتمد بشكل كبير على النفـط المستورد لعدم امتلاكها له بكميات كبيرة (ما عدا الولايات المتحدة الامريكية نسبيا) .

وللنفط المستورد في الدول الغربية ، عدا اهميته الستراتيجية ، اهمية اقتصادية كبيرة ، فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لدخوله كمادة اولية في انتاج السلع البتروكيماوية ، كما يستخدم في توليد الطاقة ، فضلا عن انه مصدر مهم للحصول على الارباح الناتجة عن عمليات الاستخراج والنقل والبيع والتكرير والتصنيع .

وعليه فان اعتماد الاتحاد السوفيتي على النفط المستورد ليس بنفس درجة اعتماد الدول الغربية عليه (٩٣) . فقطاع صناعة النفط لا يتوقف مصيرها في الاتحاد السوفيتي على استمرارية تدفق النفط من الخارج ، كما انه ليس في الاتحاد السوفيتي شركات نفطية مؤثرة في اقتصاده ومرتبط مصيرها بالتعامل مع النفط المستورد مثلما هو الحال في بعض الدول الغربية .

ان الاتحاد السوفيتي يستطيع الاحتفاظ لفترة طويلة بالاعتماد على موارده الخاصة لتوفير الطاقة اللازمة ، فأراضيه « ... تحوي نصف احتياطي العالم من الفحم الحجري (أي حوالي ثلاثة قرون بمعدل الانتاج الحالي) ، اما الاحتياطي المؤكد من الغاز فهو كاف لستين سنة بمعدل الانتاج الحالي » (٩٤) ، اضافة الى مصادر الطاقة النووية .

فمسألة النفط ليست شائكة مثلما تصورها بعض المصادر الغربية التي تذكر ان الاتحاد السوفيتي سيستورد ٦٠٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ومليون برميل يوميا سنة ١٩٩٠ (٩٥) . لقد بدأ الاتحاد السوفيتي في الستينات وبشكل محدود باستثمار آبار نفطه في منطقة سيبريا الغربية ، كما اخذ يشجع دول مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة Comecon (٩٦) في البحث بنفسها عن مصادر للنفط تسد جزءا من احتياجاتها . الا ان الاتحاد السوفيتي سوف لن يسمح لدول مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة بالاعتماد بشكل تام على مصادر النفط الخارجية غير السوفيتية ، لان ذلك يقود الى اضعاف ارتباط تلك الدول به (٩٧) ، وعليه فانه سيستمر بتمويل تلك الدول بجزء كبير من احتياجاتها النفطية .

وبما أن الاتحاد السوفيتي يشهد الآن تطورا صناعيا كبيرا فان من المتوقع ان يرتفع استهلاكه للنفط من ٤٥٠ مليون طن (١٩٧٩) الى ٥٠٠ مليون طن بحلول منتصف الثمانينات (٩٨) . اضافة الى ذلك فان أي تخفيض في انتاج النفط سيؤدي الى تخفيض صادراته النفطية الى الدول الغربية ، التي يحرص على زيادتها لانها تؤمن له حوالي نصف عائداته من العملة الصعبة . لقد زادت نسبة مبيعات الاتحاد السوفيتي من النفط لدول اوربا الغربية في سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٧ بالمئة (٩٩) .

ويرجح ان الاتحاد السوفيتي لن يستطيع الاستمرار في زيادة انتاجه من النفط ، لان ذلك يؤدي الى نفاد احتياطي نفطه بسرعة ، وهذا ما لا يرغبه للآثار

السلبية التي يمكن ان تترتب على مركزه الدولي ، لذا تشير التقارير والبحوث الاكاديمية والعسكرية الغربية الى ان الاتحاد السوفيتي سيكون بحاجة الى استيراد النفط خلال العقدين القادمين (١٠٠) .

وعلى أي حال فان حاجة الاتحاد السوفيتي الى نفط منطقة الخليج العربي ستأخذ بالزيادة ، وستكون حاجته له بشكل جدي خلال العقود القادمة . وعليه فاعتماد الاتحاد السوفيتي على نفط منطقة الخليج العربي ، التي تحوي أكثر من ٥٠ بالمئة من احتياطي العالم ، سيصبح حقيقة واقعة (١٠١) .

ولاجل تأمين الاتحاد السوفيتي لاحتياجاته من نفط منطقة الخليج العربي بدأ يعترف بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى في المنطقة . لقد اوضحت وكالة تاس السوفيتية أهمية نفط الخليج العربي للاتحاد السوفيتي عندما انكرت حق الولايات المتحدة الامريكية « ... في فرض الهيمنة على منطقة الخليج بالادعاء انها تمثل المصالح الحيوية الامريكية . وانه ليس من العدل احتكار نفط الخليج . وان من حقهم الحصول على حصة منهم » (١٠٢) .

وفي شباط ١٩٨٠ كتب نيقولاي بورتوغالوف تعليقا نشرته وكالة تاس تطرق فيه الى توازن مصالح كل من اوربا الغربية واوربا الشرقية في منطقة الخليج العربي . وفي تعليق آخر يقترح بورتوغالوف حلا بديلا لأمن الخليج ، يقضي بتدويل المنطقة ، واشراك منظمة الامم المتحدة كضامن لاتفاق بين الاتحاد السوفيتي واوربا الغربية حول تأمين التمون بنفط منطقة الخليج العربي (١٠٣) .

ان الاتحاد السوفيتي ، بوصفه مشتريا مؤكدا لنفط الخليج العربي ، من حقه أن يحصل على احتياجاته من النفط أسوة بالولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى ، اما اذا أوصد نفط الخليج بوجهه فانه سيعمل بوسيلة او اخرى لتحقيق نفوذ في المنطقة من اجل الوصول الى نفطها .

الهوامش

(١) انظر :
Dietrich Geyer, Die Sowjetunion und Iran: Eine Untersuchung 3ur Aussenpolitik der UdSSR in Nahen Osten, Tuebingen 1955, P. 22.

(٢) W.I. Lenin, Werke, Vol. 31, Berlin 1972, P. 230.

(٣) Loc. Cit.

(٤) D. Geyer, Op. Cit., P. 29.
Mohammed Shafi Agwani, Communism in the Arab East, Bombay 1980, P. 197.

(٥) « مجلس مفوضي الشعب » يقابل « مجلس الوزراء » حاليا . وهو الاداة التنفيذية والادارية العليا للحكومة السوفيتية ، ويتولى الاشراف على ادارة وتنفيذ التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي . انظر : فرنون اسباتوربان ، « السياسة الخارجية السوفياتية » ، في : روي

مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ص ٢٤٧ — ٢٤٧ ، ص ٣١١ .

(٦) D. Geyer, Op. Cit., P. 33.

(٧) أنظر : وديع شريحة ، مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٥ وما بعـــدها .

(٨) للمزيد من التفاصيل حول النظرية السوفيتية للتنمية في الدول المتخلفة .

انظـــر :

Bassam Tibi, "Zur Kritik der sowjet marxistischen Entwicklungstheoris", in: B. Tibi/V. Brandes (eds.) Handbuch 2, Unterentwicklung, Frankfurt and Main am Main 1975, PP. 64–86.

(٩) انظـــر :

Volker Henke, "Diee Bedeutung des sowjetischen Erdoels auf den Weltmerkten, in; H. Elsenhans (ed.), Erdoel fuer Europa, Hamburg 1974, pp. 260–276, P. 260.

(١٠) انظـــر :

Anton Zischka, Oelkrieg: Wandlung der weltmacht Oel, Leipzig 1940, P. 288.

(١١) انظـــر :

Rudolf B. Hich, Investitionstaetigkeit und Investitionspolitik in der internationalen mineraloelindustrie Berlin 1971, P. 27.

(١٢) انظـــر :

V. Henke, Op. Cit., p. 262.

(١٣) انظـــر :

Christopher Tugendhat, Erdoel: Treibstoff der Weltwirtschaft - Sprengstoff der Weltpolitik, Hamburg 1972, P. 316.

(١٤) انظـــر :

Loc. Cit., Der Fischer Weltalmanach, Frankfurt am main 1972, P. 277.

(١٥) انظـــر :

V. Henke, Op. Cit., P. 268.

(١٦) انظـــر :

Walter Laqueur, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and the Middle East 1958–68, London 1969, P. 120.

(١٧) تأسست منظمة التعاون والتطور الاقتصادي سنة ١٩٤٩ من المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا ، هولندة ، بلجيكا ولوكسمبرغ . في سنة ١٩٧٣ انضمت اليها كل من بريطانيا والدانمارك وايرلنده والنرويـــج .

أنظر :

Bibliographisches Institut (ed.), Meyers Grosses Hàndlexikon, Mannheim 1975, P. 227.

(١٨) انظـــر : V. Henke, Op. Cit., P. 271.

(١٩) لا بد الاشارة الى أن المصادر الغربية تذكر احصائيات غير دقيقة عن صادرات الاتحاد السوفيتي من النفط الى الدول الاشتراكية الاوربية ، ويرجع ذلك الى أن الاتحاد السوفيتي لا يكشف عن صادراته من النفط الى تلك الدول .

للاطلاع على الاحصائيات المختلفة أنظر : Ibid. PP. 264–267.
Ch. Tugendhat, Op. Cit., P. 268.

انظر كذلك الجدول رقم (b) في :
Hartmut Elsemhans (ed.), Erdole fuer Europa, Hamburg 1974, P. 320.

(٢٠) أنظـــر : V. Henke, Op. Cit., P. 264

(٢١) أنظر الجدول (بدون رقم) في : A. Zischka, Op. Cit., P. 288.

(٢٢) أنظـــر : V. Henke, Op. Cit., P. 263

(٢٣) أنظـــر :
Hassan Nazari, Der oekonomische und politische kampf um das iranische Eedoel, Koeln 1971, P. 32.

(٢٤) أنظـــر : D. Geyer, Op. Cit., P. 27.

(٢٥) أنظـــر :
Stephan Hemsley Longrigg, Oil in the Middle East: Its Discovery and Development, London 1968, P. 38.

(٢٦) أنظر : وزارة الاعلام/مديرية الاعلام العامة ، بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة ، بغداد ١٩٧٢ ، ص ٢٤ .

(٢٧) أنظـــر : D. Geyer, Op. Cit., P. 27.

(٢٨) أنظـــر :
Ewan E. Kirchner, Der Nahe Osten, Der Kampf um Vorderasien und Aegypten vom mittelalter bis 3ur Gegenwart, Bruenn 1943, P. 675.

(٢٩) أنظر : وزارة الاعلام/مديرية الاعلام العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٣٠) أنظـــر : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 38.

(٣١) أنظـــر : D. Geyer, Op. Cit., P. 27

(٣٢) أنظر : وزارة الاعلام/مديرية الاعلام العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٣٣) أنظر : D. Geyer, Op. Cit., P. 27

(٣٤) E.I. Kirchner, Op. Cit., P. 705

(٣٥) أنظـــر : H. Nazari, Op. Cit., P. 111

(٣٦) أنظـــر : Ibid., P. 112

(٣٧) تعد شركة نفط سنكلير آنذاك من الشركات الناشئة خارج نطاق الاحتكار النفطي الامريكي ، ومناوئة لمجموعة روكفلر . للمزيد من التفاصيل أنظر :
Ludwell Denny, Amerika schlaegt England, Berlin 1930, P. 328.

(٣٨) بعد ستة أشهر من موافقة البرلمان الفارسي على منح شركة نفط سنكلير امتياز النفط قتل نائب القنصل الامريكي في طهران الميجر روبرت امبراي R. Imbrie من قبل احد المواطنين الفرس . هناك من يصور سبب الحادث هو قيام امبراي بتصوير احد الاماكن المقدسة . الا ان جريدة نيويورك هيرالد تريبرن New York Herald Tribune في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٢٤ تذكر : استنادا الى تصريح الجاسوس البريطاني في الشرق الاوسط هارولد سبنسر Harold Spencer ان العصابة التي قامت بقتل امبراي كانت مدفوعة وممولة من قبل رجال مال امريكيين وبريطانيين بسبب التزامه لشركة سنكلير ، هذا الالتزام الذي قد يؤدي الى وقوع النفط الفارسي تحت نفوذ شركة سنكلير ، أنظر Ibid., P. 329

(٣٩) وثائق البرلمان الفارسي ص ٦٨٣ عن H. Nazari, Op. Cit., P. 113

(٤٠) اعترفت الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٣٣ بالاتحاد السوفيتي .

(٤١) أنظـر : L. Denny, Op. Cit., P. 331

(٤٢) أنظـر : Ibid., P. 330

كما سحب الاتحاد السوفيتي من شركة سنكلير في مارس ١٩٢٥ حق استثمار النفط في جزيرة ساخلين ، أنظر : Loc. Cit.,

(٤٣) انظـر : Loc. Cit.,

(٤٤) أنظـر :
Amir Hosein Kuschair, Der Einfluss der Erdoelindustrie auf die politische Gestal tung des Iran, Koeln 1959, P. 45

(٤٥) أنظر : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 57

(٤٦) أنظـر : A.H. Kuschair, Op. Cit., P. 45

(٤٧) أنظـر : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 286.

(٤٨) أنظـر : A.H. Kuschair, Op. Cit., P. 59.

كذلك انظر :

John Marlowe, The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962. P. 164.

(٤٩) أنظـر : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 62

(٥٠) أنظـر : H. Nazari, Op. Cit., P. 116

(٥١) أنظـر :
Loc. Cit.; Michael Kahl Sheehan, Iran: The Impact of United States Interests and policies 1941–1954, Brooklyn, N.Y. 1968, P. 239

انظر كذلك : طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني ــ الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ ــ ١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ٤٨ .

(٥٢) انظــر : H. Nazari, Op. Cit., P. 116

(٥٣) انظــر : A.H. Kuschair, Op. Cit., P. 49; D. Geyer, Op. Cit., P. 54.

(٥٤) انظر :

Frtiz Stappart, "Iran zwischen den Grossmaechten 1941–1948", in : Europa-Archiv, Vol. 3, Nr. 10. 1948, PP. 1585, P. 1590.

انظر كذلــك : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 130.

(٥٥) انظــر : Loc. Cit.

(٥٦) انظر : خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ ــ ١٩٤٧ : دراسة تاريخية ، بغداد ١٩٨٠ .

انظر كذلك F. Steppart, Op. Cit., P. 1590

(٥٧) انظر : S.H. Longrigg, Op. Cit., PP. 130–131

(٥٨) انظر : Ibid., P. 131; F. Steppart, Op. Cit., P. 1590

(٥٩) انظر : F. Steppat, Op. Cit., P. 1590

انظر كذلك : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 131

(٦٠) في هذا الخصوص انظر ، خليل علي مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص

(٦١) انظــر : F. Steppat. Op. Cit., P. 1591

(٦٢) انظــر : S.H. Longrigg, Op. Cit., P. 145

(٦٣) انظــر : A.B. Kuschair, Op. Cit., P. 49.

انظر كذلك :

Peter Mansfield (ed.), The Middle East; A political and Economic servey, London 1973, P. 269.

(٦٤) انظر : A.B. Kuschair, Op. Cit., P. 49

انظر كذلك : ج.ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي : تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم (ترجمة نور الدين حاطوم) دمشق ١٩٧٨ ، ص ١٦٣ .

(٦٥) انظر : A.B. Kuschair, Op. Cit., P. 50

انظر كذلك : خليل علي مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣ .

(٦٦) للمزيد من التفاصيل حول موقف الولايات المتحدة الامريكية من امتياز شركة النفط السوفيتية ــ الايرانية ، أنظر : نفس المصدر السابق ، ص ص ٣١٧ ــ ٣١٨ .

(٦٧) أنظر : نص امتياز وليم نوكس دارسي (امتياز شركة نفط الانكلو ــ ايرانية) في مارس سنة ١٩٠١ ، في : وزارة الاعلام/مديرية الاعلام العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٧ ــ ٦١ .

(٦٨) حول توطر العلاقة النفطية بين فنزويلا وشركات النفط الامريكية العاملة فيها ، أنظر :

Ch. Tugendhat, Op. Cit., PP. 143–151

(٦٩) حول موقف الماركسية ــ اللينينية من فائض القيمة ، أنظر :

Tilman Toennies Evers/Peter von Wogau, "dependencia", Beitraege zur Theorie Theorie der Unterentwicklung",: Das Argument 79 (W. Berlin), Vol. 15, Nr. 4–6, PP. 404–454, 416

(٧٠) أنظـــر :

F. Steppat, Op. Cit., P. 1590

(٧١) أنظـــر :

Olaf, Carol, Wells of Power, The Oil Fields of South Western Asia; A Regional and Global Study, London 1951, P. 75.

(٧٢) أنظر :

Werner Gumpel, "Sowjetunion: Erdoel und Nahostpolitik", in: Aussenpolitik, Vol. 22, Nr. 11. 1971, PP. 670–680, P. 672.

(٧٣) أنظـــر :

W. Lagueur, Op. Cit., P. 119.

(٧٤) أنظر :

Loc. Cit.

(٧٥) للمزيد من التفاصيل حول دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث سنة ١٩٥١ في ايران ، أنظر :

Ekkehart Krippendorff, Die amerikanische strategie, Entscheidungsprozess und Instrumentarium der amerikanischen Aussenpolitik, Frankfurt am Main 1970, P. 375.

(٧٦) تشكل الكونسورتيوم الدولي على الشكل التالي :

الشركات البريطانية ٤٠ بالمئة

شركات الولايات المتحدة الامريكية ٤٠ بالمئة

الشركات الهولندية ١٤ بالمئة

الشركات الفرنسية ٦ بالمئة

أنظـــر :

H. Nazari, Op. Cit., P. 152

(٧٧) ضم حلف بغداد بريطانيا ، العراق ، ايران ، تركيا وباكستان . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية لا تتمتع بالعضوية فيه وتحضر اجتماعاته بصفة مراقب ، الا ان الحلف يقع تحت اشرافها. بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ خرج العراق منه وعندئذ اطلق عليه تسمية « منظمة المعاهدة المركزية "CENTO" »

انظـــر : Wolfgang Hoepker, Wotterzone der Weltpolitik, Stuttgart 1975, P. 178.

(٧٨) انظـــر :
William R. Polk, The United States and the Arab World, Cambridge 1969, P. 271.

(٧٩) انظـــر : Hans Henle, Der neue Nahe Ostem, Frankfurt am Main 1972, P. 387.

(٨٠) انظـــر : Ibid., P. 389.

(٨١) انظـــر : Ibid., PP. 389–390

(٨٢) انظـــر : Ibid., P. 388

(٨٣) انظـــر : Loc. Cit.

(٨٤) انظـــر :
Wolfgang Berner, "Der Aufstieg des Iran Zur Wirtschaftsmacht: und die Entwicklung der Iranisch - sowjetischen Beziehungen", in: Aus politik uhnd Zeitgeschichte, Vol. 25 No. 12, 1975, 16–31, P. 17.

(٨٥) انظـــر : P. Mansfield (ed.), Op. Cit., P. 288

(٨٦) انظـــر : H. Nazari, Op. Cit, P. 199

(٨٧) انظـــر : وليد الشريف ، « الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في سياسة الاتحاد السوفيتي » قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ أيلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ ص ص ٧١ ــ ٨٥ ، ص ٨٠ .

(٨٨) انظـــر : H. Nazari, Op. Cit., P. 201

(٨٩) انظر :
Alvin Z. Rubibstein "Sowjetische Politik gegenuber den Entwicklungslaendern in den siebziger Jahre", in: Osteurope, Vol. 21, Nr. 11. 1971. PP. 929–841, P. 848

في سنة ١٩٦٧ باع الاتحاد السوفيتي ايران ايضا اسلحة ومعدات حربية قيمتها ١١٠ مليون دولار . انظـــر : P. Mansfield (ed.), Op. Cit., P. 108

(٩٠) انظر : W. Berher, Op. Cit., P. 17.

(٩١) انظر : ر. د. مكلورن ، « السياسة السوفيتية في الخليج العربي » ، في : مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي (ترجمة خليل علي مراد) ، البصرة ١٩٨٣ ، ص ٧ ــ ٤٤ ، ص ٢٥ .

(٩٢) انظر : Loc. Cit.,

(٩٣) انظر : وليد الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٩٤) غسان سلامة ، « احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي » ، قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ ايلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ ، ص ٥ ــ ٣٦ ، ص ١٢ .

(٩٥) حول التقديرات الغربية انظر :عادل محمد خضر ، « الصراع الدولي في الخليج العربي » قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ ايلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ ، ص ٣٧ ــ ٧٠ ، ص ٥٧ .

(٩٦) منظمة تأسست سنة ١٩٤٩ تضم كل من الاتحاد السوفيتي ، المانيا الديمقراطية، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، هنغاريا ، بولنده ، رومانيا ومنغوليا .

(٩٧) انظـــر :
Stephan Page, The UdSSR and Arabia, The Development of Soviet policies and Attitudes Towards the Countries of Arabian Peninsula, London 1971, P. 121.

(٩٨) أنظر : عادل محمد خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(٩٩) انظر : غسان سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(١٠٠) انظر : وليد الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(١٠١) انظر : ر. د. مكلورن ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠ .

(١٠٢) محمد انور عبد السلام أحمد ، « معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) ، في : مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (الناشر) ، مستقبل الخليج العربي ... وستراتيجية العمل العربي المشترك ، المجلد الاول ، الكويت ١٩٨١ ، ص ١٢٦ ــ ١٧٠ ، ص١٤٩ .

(١٠٣) انظر : غسان سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

المصادر

١ ــ المصادر العربيـــة

١ ــ احمد ، محمد انور عبد السلام ، « معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) ، في : مركز دراسات الخليج العربـــي بجامعة البصرة (الناشر) ، مستقبل الخليج العربي ... وستراتيجية العمل العربي المشترك ، المجلد الاول ، الكويت ١٩٨١ .

٢ ــ اسباتوريان ، فرنون ، « السياسة الخارجية السوفياتية » في : روى مكريدس ، مناهـــج السياسة الخارجية في دول العالم ، بيروت ١٩٦٦ .

٣ ــ خضر ، عادل محمد ، « الصراع الدولي في الخليج العربي » ، قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ أيلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ .

٤ ــ دروزيل ، ج.ب. / التاريخ الدبلوماسي : تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليـــوم (ترجمة نور الدين حاطوم) دمشق ١٩٧٨ .

٥ ــ سلامة ، غسان ، « احتمالات قيام بالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي » ، قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ ايلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ .

٦ ــ الشريف ، وليد « الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي في سياسة الاتحاد السوفيتي » قضايا عربية ، العدد ١٠٠٩ ايلول ــ تشرين الاول ١٩٨١ .

٧ ــ شرايحة ، وديع ، مشاكل التنمية في البلدان حديثة النمو ، القاهرة ١٩٦٩ .

٨ ــ مراد ، خليل علي ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ ــ ١٩٤٧ دراسة تاريخية ، بغداد ١٩٨٠ .

٩ ــ مكلورن ، ر. د. ، « السياسة السوفيتية في الخليج العربي » ، في : مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (الناشر) دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي (ترجمة خليل علي مراد) ، البصرة ١٩٨٣ .

١٠ ــ وزارة الاعلام / مديرية الاعلام العامة ، بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة بغداد ١٩٧٢ .

١١ ــ وهيم ، طالب محمد ، التنافس البريطاني ــ الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ ــ ١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٢ .

٢ ــ المصــادر الاجنبية

1– Agwani, Mohammed Shafi, Communism in the Arab East, Bombay 1968.
2– Berner, Wolfgang, "Der Aufstieg des Iran Zur Wirtschaftsmacht und die Entwick, lung der iranisch-sowjetischen Beziehungen" in: Aus politik und Zeitgeschichte, Vol. 25, Nr. 12, 1975, PP. 16–31.
3– Bibliographisches Institut (ed.), Meyers Grossos Handlexikon, Manaheim 1975.
4– Carol, Olaf, Wells of Power, The Oil Fields of South Western Asia, A Regional and Clobal Study, London 1951.
5– Denny, Ludwell, Amerika schlaegt England, Berlin 1930.
6– Der Fischer Weltalmanch, Frankfurt am Main 1972.
7– Eich, B. Rudolf, Investitionstaetigkeit und Investitionspolitik in der internationalen mineraloelindustrie, Berlin 1971.
8– Elsenhans, Hartmut, (ed.), Erfoel Fuer Europa, Hamburg 1974.
9– Evers, Tilman Toennies/Wogau, Peter von, "dependencia" Beitraege 3ur Theorie der Unterentwicklung", in: Das Argument 79, Vol. 15, Nr. 4–6, 1973, PP. 404–454.
10– Geyer, Dietrich, Die Sowjetunion und Iran: Eine Untersuchung 3ur Aussenpolitik der UdSSR im Nahen Osten, Tuebingen 1955.
11– Gumpel, Werner, "Sowjetunion: Erdoel und Nahostpolitik", in: Aussenpolitik, Vol. 22, Nr. 11, 1971, pp. 670–680.
12– Henke, Volker, "Die Bedeutung des sowjetischen Erdoels auf den Weltmaerkten". in: H. Elsenhans (ed.), Erdoel fuer Europa, Hambury 1974. PP. 260–272.
13– Henle, Hans, Der neue Nahe Osten, Frankfurt am Main 1972.
14– Hoepker, Wolfgang, Wetterzone der Weltpolitik, Stuttgart 1975.
15– Kirchner, Wwan E. Der Nahe Osten, Der Kampf um Vorderasien und Agypten vom Mittelalter bis Zur Gegendwart, Bruenn 1943.

16– Krippendorff, Ekkehart, Die amerikanische strategie, Entscheidungsprozess und Instrumentarium der amerikanischen Aussenpolitik, Frankfurt am Main 1970.
17– Kuschair Amir Hosein, Der Einfluss der Erdoelindustrie auf die politische Getaltung des Iran, Koeln 1959.
18– Lequeur, Walter, The Struggle for the Middle East, The Soviet-Union and the Middle East 1958–68, London 1969.
19– Lenin, W.I., Werke, Vol. 31, Berlin 1972.
20– Longrigg, Stephan Hemsley, Oil in the Middle East: Its Discovery and Development, London 1968.
21– Mansfield, Peter (ed.), The Middle East: A Political and Exonomic Survey, London 1973.
22– Marlowe, John, The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962.
23– Nazari, Hassan, Der Oekonomische und politische Kampf um das iranische Erdoel, Koeln 1971.
24– Page, Stephan, The UdSSR and Arabia: The Development of Soviet policies and Attitudes Towards the Countries of Arabian Peninsula 1955–1970, London 1971.
25– Polk, William R., The United States and the Arab World, Cambridge 1969.
26– Rubinstein, Alvin Z. "Sowjetische Politik gegenueber den Entwicklungslaendern in den siebziger Jahre", in: Osteuropa, Vol. 21, Nr. 11, 1971, PP. 829–441.
27– Sheehan, Michael Kahl, Iran: The Impact of United States Interests aand policies 1941–1954, Brooklyn, N.Y. 1968.
28– Steppat, Fritz, "Iran swischen den Grossmachten 1941–1948", in: Europa-Archiv, Vol. 3, Nr. 10, 1948, PP. 1585–1597.
29– Tibi, Bassam, "Zur Kritik der sowjet-marxistischen Entwicklungstheorie", in: B. Tibi/V. Brandes (eds.), Handbuch 2, Unterentwicklung, Frankfurt am Main 1975, PP. 64–86.
30– Tugendhat, Christopher, Erdoel: Treibstoff der Weltwirtschaft-Sprengstoff der Weltpolitik, Hamburg 1972.
31– Zischka, Anton, Oelkrieg: Wandlung der Weltmacht Oel, Liepzig 1940.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
أ.د. فكري حسن ريان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .

★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير

★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢٫٥ د.ك	وللطلاب ١٫٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً	بالبريد الجوي
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت